



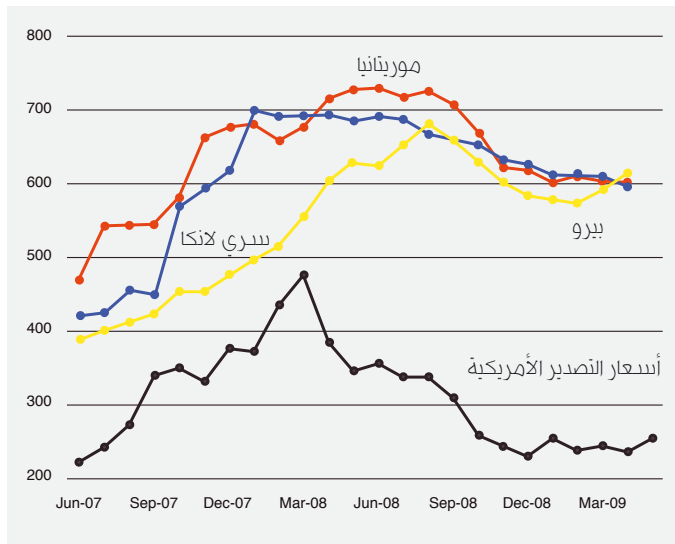
ارتفاع عدد ضحايا الجوع إلى مستوى لم يسبق له مثيل

ضخامة الإنتاج العالمي من الحبوب في عام 2009، والذي سيقف قليلاً فحسب عن مستوى الإنتاج الفياسي للعام الماضي الذي وصل إلى 287.2 مليون طن.

ومع انخفاض الدخول أضحى الفقراء أقل قدرة على شراء الأغذية ولاسيما حينما تتسبب الأسعار في الأسواق المحلية بعناد بمستوياتها العالية. وفي حين أن أسعار الأغذية العالمية قد تراجعت عن مستويات الذروة التي بلغت في عام 2008، فإنها ما تزال مرتفعة وفقاً للمعايير التاريخية. كما أن وتيرة انخفاض الأسعار في الأسواق المحلية كانت بطيئة في العديد من البلدان النامية (الشكل 2). وفي نهاية عام 2008، كانت تكاليف الأغذية الأساسية المحلية ما تزال أعلى من حيث القيمة الحقيقية بنسبة 24 في المائة وسطياً عما كانت عليه قبل عامين؛ وهو ما ينطبق على طائفة من السلع الغذائية الهامة.

وخلفَ تضافر انخفاض الدخل الناتج عن الأزمة الاقتصادية واستمرار ارتفاع أسعار الأغذية أثراً مدراً على الشرائح السكانية الأشد ضعفاً في العالم.

الشكل 2: الأسعار المحلية للقمح في مجموعة مختارة من البلدان بالمقارنة مع الأسعار الدولية (دولار أمريكي للطن)



المصدر: النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة، المنظمة (2009)

ما هي الأسباب الكامنة وراء الحدة الاستثنائية للأزمة الاقتصادية الراهنة؟

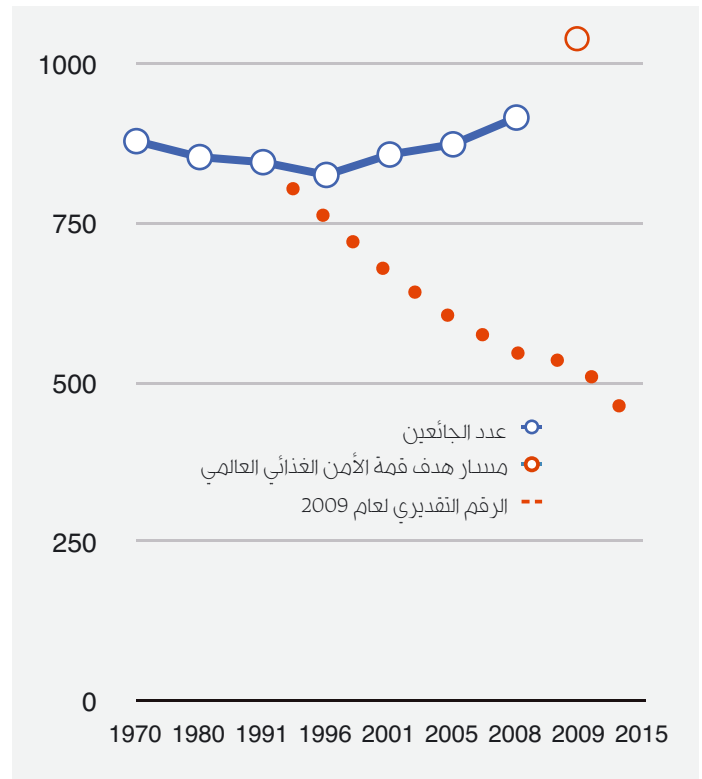
تعتبر الأزمة الراهنة أزمة لم يسبق لها مثيل قبلاً لعدد من الأسباب. فهي، أولاً، تأتي بعد أزمة للأمن الغذائي العالمي ناجمة بشكل رئيسي عن زيادات سريعة وحادة في أسعار الأغذية الأساسية تجاوزت قدرة الملايين من الفقراء خلال الفترة 2006-2008. ولذلك فإن الآليات التي نستخدمها الأسر عادة لمجابهة الصدمات الاقتصادية قد أنهكت إلى أقصى درجة بالفعل.

ثانياً، تؤثر الأزمة على أجزاء واسعة من العالم في آن معا. وحين تقصر الأزمات الاقتصادية على بلدان منفردة، أو عدد من البلدان في إقليم معين، فإن بمقدور الحكومات اللجوء إلى أساليب مثل خفض قيمة العملات، الاقتراض، أو التوسع في استخدام المعونة الرسمية لمواجهة آثار الأزمات. أما في حال اندلاع أزمة عالمية فإن إمكانيات استخدام مثل هذه الأدوات محدودة للغاية.

تجاوز عدد ناقصي التغذية في العالم، ولأول مرة في التاريخ، مستوى المليار إنسان، حيث وصل إلى 1.020 مليون نسمة. ويزيد ذلك بمقدار 100 مليون إنسان عما كان عليه الحال في العام الماضي ويعادل نحو سدس مجموع البشرية.

وما لم تُتخذ تدابير علاجية على الفور، فإن هدف قمة الأمن الغذائي العالمي المتمثل في خفض عدد الجائعين إلى النصف، بحيث يبلغ 420 مليون نسمة بحلول عام 2015، لن يتحقق. (الشكل 1).

الشكل 1: عدد الجائعين في العالم (بالملايين)



وطبقاً لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن الجوع فإن هناك تدهوراً واضحاً في الاتجاه المخيب للأمال بالفعل الذي شهدته السنوات العشر الماضية. ويؤكد النفاقم الحاد في انعدام الأمن الغذائي عام 2009 الحاجة الملحة إلى معالجة الأسباب الجذرية للجوع بصورة سريعة وفعالة.

الأزمة الاقتصادية العالمية هي سبب من الأسباب الجوهرية

يندرج التباطؤ الاقتصادي العالمي الراهن، الذي أعقب أزمة الغذاء والوقود وتداخل معها جزئياً، ضمن الأسباب الجوهرية للزيادة الحادة في معدلات الجوع في العالم. فقد أدى هذا التباطؤ إلى انخفاض مستوى الدخل وفرص العمل المتاحة للفقراء، وإلى إضعاف قدرتهم على الوصول إلى الأغذية بشكل كبير.

ولا ترجع الزيادة في نسب نقص التغذية إلى ضآلة الإمدادات الغذائية الدولية. إذ تشير الأرقام الحديثة المعروضة في نشرة توقعات الأغذية الصادرة عن المنظمة إلى

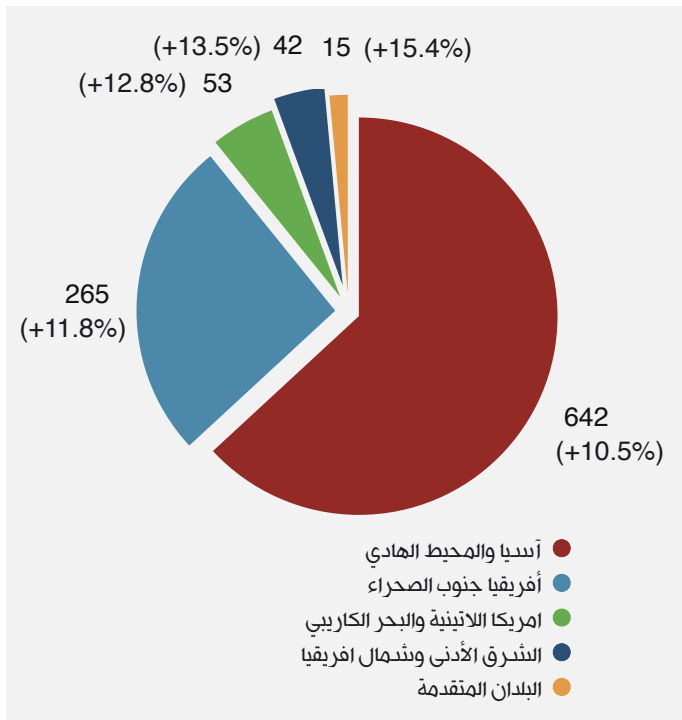
الإضرار بالاستثمارات وإلى تضائل آفاق النمو في البلدان النامية. وما لم تتخذ خطوات ملموسة لزيادة الاستثمار، فإن ذلك قد يخلف أضراراً بعيدة الأمد على البلدان الفقيرة، حتى بعد انحسار موجة الكساد العالمي.

ما هي الأقاليم الأشد تضرراً؟

بعد تزايد الجوع ظاهرة عالمية، وفي الحقيقة فإن كل أقاليم العالم قد تأثرت بتفاقم انعدام الأمن الغذائي (الشكل 3).

- يأتي إقليم آسيا والمحيط الهادي في طليعة الأقاليم في العالم من حيث الكثافة السكانية، ويضم أضخم عدد من الجائعين (642 مليون نسمة).
- يعاني إقليم أفريقيا جنوب الصحراء من أعلى معدلات نفشي نقص التغذية في العالم بالنسبة لعدد السكان (32 في المائة).
- سجل إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا أعلى زيادة مئوية في عدد الجائعين في العالم النامي (+ 5.13 في المائة).
- كما شهد إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الذي كان الإقليم الوحيد في السنوات الأخيرة الذي نعم ببشائر التحسن، زيادة ملحوظة أيضاً (+ 8.12 في المائة).
- بل إن نقص التغذية قد غدا أمراً يثير قلقاً متصاعداً في البلدان المتقدمة.

الشكل 3: التوزيع الإقليمي التقديري للجوع عام 2009 (بالملايين) والزيادة عن مستويات عام 2008 (كنسبة مئوية)



كيف يجابه الفقراء الأزمة؟

في مواجهة تزايد البطالة، وانخفاض الأجور، وهبوط الطلب على الأيدي العاملة، تسعى الأسر إلى الحفاظ على دخلها من خلال الهجرة، وبيع الأصول مثل الثروة الحيوانية، واقتراض الأموال، والمشاركة في أنواع جديدة من الأنشطة الاقتصادية. ونشير الدلائل الدولية إلى أن النساء يسعين إلى الانضمام إلى القوى العاملة نتيجة ظواهر الانحدار الاقتصادي. بل إن الأطفال أنفسهم قد بدعوا بالمثّل إلى الانخراط في سوق العمل المأجور.

وفضلاً عن ذلك، فإن الأسر تقوم بتغيير أنماط الإنفاق والتقليل من مصروفاتها المتعلقة بالسلع المداومة بالمقارنة مع الأغذية والبنود الأساسية الأخرى. كما ينحو الإنفاق الغذائي إلى التحول نحو الأغذية الرخيصة، والغنية بالسعرات الحرارية، وذات الطاقة الكثيفة مثل الحبوب، والابتعاد عن الأغذية المكلفة، والغنية بالبروتينات والعناصر المغذية، مثل اللحوم، ومنتجات الألبان، والفاكهة، والخضروات.

ثالثاً، مع تزايد اندماج البلدان النامية اقتصادياً وتجارياً بالنظام الاقتصادي العالمي، فإنها تتعرض أكثر فأكثر لآثار التغيرات في الأسواق الدولية. إذ يمكن أن يكون لانخفاض العرض أو الطلب على المستوى العالمي، أو لفرض قيود على الفروض الائتمانية المتاحة، نتيجة الأزمة، عواقب فورية على البلدان النامية.

كيف عانت البلدان النامية من الأزمة الاقتصادية؟

أحق النباطو الاقتصادي العالمي الضرر بالبلدان النامية من خلال القنوات المالية والتجارية على حد سواء، مما خلف عواقب وخيمة على الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي الكلي فيها. وتمثلت القنوات الرئيسية لنقل الأزمة بما يلي:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، فإن الاستثمارات الأجنبية المتجهة إلى البلدان النامية ستتناقص بنسبة 32 في المائة خلال عام 2009. ومع أن معظم هذه الاستثمارات يتعلق بقطاعات التعدين، والصناعة، والخدمات، فإن القطاع الزراعي سيبتأثر بدوره بذلك. وسيستمر انخفاض فرص العمالة عن آثار تباعية على مستوى الاقتصاد بأكمله، وقد يجبر الباحثين العاجزين عن الحصول على الوظائف العودة إلى المناطق الريفية.

تحويلات المغتربين

يتوقع البنك الدولي حدوث انخفاض في تحويلات المغتربين إلى البلدان النامية بنسبة تتراوح بين 5 و8 في المائة عام 2009. وكانت هذه التحويلات قد شهدت قبلاً معدلات نمو سنوية وصلت إلى 20 في المائة، مما جعلها مصدراً هاماً من مصادر رؤوس الأموال للبلدان النامية. وفي البلدان ذات الدخل المنخفض، على سبيل المثال، فإن التحويلات المذكورة تشكل نسبة 6 في المائة من مجموع المخرجات الاقتصادية. وفوق ذلك، فإن التحويلات اتسمت عادة بالمانعة إزاء الصدمات، بل إنها زادت في غالب الأحيان أثناء الأزمات الاقتصادية في البلدان المتلقية. ومن المستبعد أن تحدث هذه التحويلات أثراً تحفيزياً هذه المرة بالنظر إلى البعد العالمي لظاهرة الركود الحالية.

المساعدة الإنمائية الرسمية

تعتبر المعونة الأجنبية، التي شهدت زيادة كبيرة على المستوى العالمي في عام 2008، المصدر الرئيسي للتدفقات الرأسمالية إلى العديد من البلدان الأشد فقراً. غير أنه بالنظر إلى أن النباطو الاقتصادي العالمي قد أثر أيضاً على ميزانيات البلدان المانحة، فإن صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى مجموعة البلدان الأشد فقراً التي تضم 71 بلداً بنسبة تقرب من 25 في المائة.

الأسواق المالية

مع تطور الأزمة فإن البلدان النامية تواجه تكاليف أعلى للفروض الائتمانية الخارجية المقدمة من المصادر الخاصة والعامّة على حد سواء. وبالفعل فقد ارتفعت قيمة علاوة المخاطر بمقدار ربع الواحد في المائة تقريباً فيما يتعلق بالفروض المقدمة إلى البلدان النامية. وفي العديد من الحالات قد لا تتوافر الفروض الائتمانية على الإطلاق بالنظر إلى التقنين الذي تفرضه المصارف على احتياطاتها المالية وقبامها بتقديم الفروض فحسب إلى أشد المقترضين تمتعاً بالمصداقية.

التجارة الدولية

من المنتظر أن تنخفض أحجام التجارة بنسبة تتراوح بين 5 في المائة (وفقاً لصندوق النقد الدولي) و9 في المائة (طبقاً لمنظمة التجارة العالمية) بفعل الأزمة الاقتصادية الراهنة. كما أن من المنتظر أن تهبط أسعار المنتجات التصديرية للبلدان النامية عام 2009. وطبقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي فإن سقوط قيمة الصادرات سيكون أشد في البلدان النامية. وسيلحق ذلك أمدح الضرر بتلك البلدان التي تعتمد على الصادرات باعتبارها المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية.

ويؤدي انخفاض التدفقات الرأسمالية الدولية، وفسوسة شروط الفروض الائتمانية، وهبوط حجم تحويلات المغتربين، وانكماش فرص التصدير، إلى

الجدول 1: أمثلة على الآثار الرئيسية للأزمة الاقتصادية وتدابير التصدي الأسرية

زامبيا	نيكاراغوا	غانا	بنغلاديش	أرمينيا	آثار الأزمة:
انخفاض في: تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية	انخفاض في: تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية	انخفاض في: تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتجارة، والمساعدة الإنمائية الرسمية	انخفاض في: تحويلات المغتربين، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساعدة الإنمائية الرسمية	انخفاض في: تحويلات المغتربين	
تدبير التصدي الأسرية	تدبير التصدي الأسرية	تدبير التصدي الأسرية	تدبير التصدي الأسرية	تدبير التصدي الأسرية	تدبير التصدي الأسرية
خفض عدد الوجبات، والتحول إلى الأغذية الرخيصة، وانخفاض الإنفاق الصحي والتعليمي، وتدبير النقل	تغيرات في الوجبات الغذائية، والافتقار، وبيع الثروة الحيوانية	تغيرات في الوجبات الغذائية، وانخفاض الإنفاق الصحي والتعليمي، وبيع الثروة الحيوانية	خفض عدد الوجبات، والتحول إلى الأغذية الرخيصة، وانخفاض الإنفاق الصحي، والافتقار	تغيرات في الوجبات الغذائية، وانخفاض الإنفاق الصحي، وبيع الثروة الحيوانية	

الواجب أن تلقى هذه البلدان المساعدة عبر توفير الحلول التقنية والمالية والأدوات السياسية اللازمة لتعزيز قطاعها الزراعية من حيث الإنتاجية والقدرة على الصمود في وجه الأزمات. ومن أبرز هذه المستلزمات السياسات المستقرة والفعالة، والآليات التنظيمية والمؤسسية، والبنى الأساسية السوقية الفعالة التي تروج الاستثمار في القطاع الزراعي. وتدعو الحاجة إلى تدعيم الاستثمارات في التكنولوجيات والعلوم الزراعية والغذائية. وبدون توافر نظم زراعية متينة، وآليات قوية للأمن الغذائي العالمي، فستظل العديد من البلدان تجهد في سبيل زيادة الإنتاج لمسايرة الطلب وللحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل احتياجها من الواردات الغذائية.

ولن يسفر اعتماد نهج «العمل كالمعتاد» عن خفض معدلات نقص التغذية إلى المستوى الضروري. ولكي يتمكن الناس من الإفلات من براثن الجوع، فإنهم يحتاجون إلى قدرة مضمونة للوصول إلى المدخلات الحديثة والموارد الأخرى، وإلى بنى أساسية ريفية جيدة، ومساعدة من المؤسسات الوافية، وحوكمة محسنة على الأصعدة الدولية، والوطنية، والمحلية. ويفضي الأمر إعادة بناء المؤسسات وتطبيق تدابير إصلاح كافية على ما هو قائم منها بالاستناد إلى مبادئ الحق في الحصول على غذاء كاف، وينبغي أن تستفيد المؤسسات «الجديدة» من الخبرات الماضية لتعزيز المساءلة والشفافية، وتمكين الفقراء ومشاركتهم في اتخاذ القرارات التي تمس بهم. وستشكل الخطوط التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال المطرد للحق في غذاء كاف خطوة مهمة في هذا الإنجاز.

إبقاء الزراعة في صدارة اهتمامات السياسات

أدت الأزمة الغذائية العالمية، ومن خلال تهديد الأمن والسلام العالمي، إلى إعادة الأمن الغذائي والزراعة إلى صدارة جداول أعمال واضعي السياسات. ومع انخفاض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية تدريجياً، وفي مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، فتمتد خطر من تحول الاهتمام بعيداً عن محنة البلدان الفقيرة التي تجهد لإطعام سكانها. ومع سعي المجتمع الدولي لمعالجة الركود العالمي فإن من الواجب ألا ينسى التزاماته إزاء مليار من بني البشر الذين يعانون من الجوع.

وتؤدي الأزمات الاقتصادية عادة إلى خفض الاستثمارات العامة في الزراعة، مع آثار مدمرة تتمثل في تفاقم الفقر والجوع. وتوضح التجارب الماضية والدراسات التجريبية أن من الواجب، وفي هذا الوقت بالذات، الإحجام عن خفض الدعم المقدم للزراعة؛ بل أن هذا الدعم ينبغي أن يزيد في الواقع. فقيام قطاع زراعي مزدهر، مترافق مع اقتصاد متنمخ غير زراعي وشبكات أمان وبرامج حماية اجتماعية فعالة، هو الكفيل وحده بالقضاء على الفقر وانعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع، وبما يتماشى مع الأهداف المرسومة دولياً.

وهكذا فإن آليات التصدي تشتمل على تسويات غير مستصوبة ولكنها حتمية في الغالب: إذ يقل سعي الأمهات العاملات الفقيرات، مثلاً، للحصول على الرعاية الصحية لأنفسهن أو لأطفالهن؛ كما أن الهجرة قد تضعف التلاحم المجتمعي؛ ويؤدي سحب الأطفال من المدارس إلى تدمير رصيد إنساني طويل الأجل؛ ويسفر بيع الأصول عن خفض مخزون الموارد المادية أو المالية، وهو أمر يصعب تعويضه بعد ذلك؛ ويؤثر الابتعاد عن الأغذية المغذية، والتحول إلى بنود ذات قيمة تغذوية أدنى أو الاكتفاء ببساطة بتناول كميات أقل، على القدرة الإنتاجية للبدن العاملة، ويضعف من القدرة المعرفية للأطفال.

وتوضح دراسات الحالة القطرية التي أجراها برنامج الأغذية العالمي الطرق المتشعبة التي تواجه بها الأسر ظواهر انخفاض حجم التحويلات، والصادرات، والاستثمارات، والآثار الأخرى للأزمة الاقتصادية (الجدول 1).

وتعاني أسد الأسر فقراً معاناه بالغة بالطبع من قيود الميزانية. وعلى وجه الخصوص فإن المعتمدين الريفيين وفقراء المدن هم الأكثر تضرراً من الأزمة لأنهم لا يستطيعون الاعتماد على زراعة الكفاف. ومن بين المجموعات الضعيفة الأخرى الأسر التي تترأسها الإناث اللواتي تحول أنشطتهن الأسرية (مثل تربية الأطفال، ورعاية العجائز، وجمع الوقود) دون تكريس جانب أكبر من وقتهم للعمالة المأجورة.

ومع أن الآثار قد تكون شديدة للغاية في المدن، فإن المناطق الريفية تقاسي بدورها. فالهجرة المضادة من المناطق الحضرية تخلق ضغطاً على فرص العمل المتاحة وتزيد من إجهاد الدخول الأسرية المحدودة عموماً.

ما هي تدابير السياسات المتاحة للتصدي؟

ألحقت أزمة الغذاء والوقود في الفترة 2006-2008، ثم الانحدار المالي والاقتصادي الراهن، أضراراً فادحة بالسكان المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي. ويحتاج هؤلاء الناس إلى مساعدات فورية للحيلولة دون تفاقم أوضاعهم. على أن عدد ناقصي التغذية كان يتزايد حتى قبل اندلاع هذه الأزمة، مما يفصح عن هشاشة النظام الغذائي الحالي الذي تمس حاجته إلى تغييرات هيكلية.

وفي الأجل القصير، فإن من الواجب إنشاء شبكات الأمان وبرامج الحماية الاجتماعية أو تحسنيها للوصول إلى الشرائح الأشد حرماناً. وفي الوقت ذاته ينبغي تمكين صغار المزارعين من الوصول إلى التكنولوجيات ووسائل الإنتاج الضرورية، مثل البذور عالية الجودة، والأسمدة، والأدوات والمعدات الزراعية، بما يتيح لهم تعزيز الإنتاج. ومن المفروض أن يسفر ذلك عن انخفاض أسعار الأغذية للمستهلكين الفقراء سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

وفي الأجلين المتوسط والطويل، فإن الحل الهيكلية لمشكلة الجوع يمكن في زيادة الإنتاج، ولاسيما في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض. ومن